ما بعد إدلب: خنجر الشمال مثلوم

عبد المنعم علي عيسى

منذ بدا أن الأزمة السورية ماضية نحو التدويل صيف العام ٢٠١٢ فصاعداً، استشعرت العديد من القوى السياسية الكردية إمكان استعادة الوضعية التي أوجدتها معاهدة «سيفر» ١٩٢٠، ومن ثم راحت تلك القوى تنسج على منوال «هرتزل» عينه الذي قام على «أسطرة» التاريخ و«أدلجة» الأفكار لخدمة أهداف سياسية محددة.

ما بين العامين ٢٠١٣-٢٠١٦ شهدت المنطقة بشكل عام مداً كردياً كان واضحاً، وهو لم يكن قائماً بفعل توازنات القوى فيها، وإنما جاء عبر لحظة تاريخية تلاقت فيها أحلام الكرد الانفصاليين مع مصالح الثالوث الأميركي الفرنسي الإسرائيلي، فواشنطن وعشية افتراقها مع مشروع «الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام» البادئ في ١١ أيلول ٢٠١٢ عندما اغتال متطرفون إسلاميون كانت تدعمهم واشنطن في بنغازي السفير الأميركي فيها، والمنتهي في القاهرة ٣ تموز ٢٠١٣ إثر سقوط حكم الإخوان المسلمون المدوي في الميدان، منذ ذلك الوقت تغيرت معادلات كثيرة إدارات واشنطن في أتونها دفة سياساتها في المنطقة باتجاهات أخرى، وهو ما تؤكده مذكرات وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون التي قالت فيها: إن بلادها كانت على وشك الاعتراف بدولة إسلامية تقوم أراضيها على جزء من أراض سورية والعراق ربيع العام ٢٠١٣ قبيل أن يقلب الحدث المصري سابق الذكر موازين القوى باتجاهات معاكسة.

منذ ذلك الوقت أخذت واشنطن تبحث عن حليف بري تكون مهمته القضاء على حليف الأمس الداعشي، وهي سرعان ما وجدته في الكرد الذين كانوا قابعين بحثا عن دور تعوم من خلاله أحلام الماضي ومعها طموحات الحاضر، ومهما قيل في قيام ذلك التحالف الذي أشيع فيه أن واشنطن كانت قد عرضت على ميليشيات «الجيش الحر» ما عرضته على الأكراد لاحقاً، فإن من المؤكد هو أنها لم تكن تثق بتركيبة هذا الأول، أي ميليشيات «الجيش الحر»، التي لم تكن ببعيدة كثيراً عن التركيبة الإيديولوجية والفكرية التي يتبناها تنظيم الدولة الإسلامية الذي كانت تريد محاربته.

أما ضلع الثالوث الثاني، الفرنسي، فقدا بدا وكأن باريس ترى أحقيتها في قيام ذراع إقليمية خاصة بها أسوة بما حظيت به بريطانيا منتصف القرن الماضي عندما أقامت الذراع الإسرائيلية في العام ١٩٤٨، على حين كانت تل أبيب، ضلع الثالوث الثالث، طامحة إلى اصطياد أربعة عصافير إقليمية بحجر كردي واحد إذا ما نجح هذا الأخير في أن يشكل إسفيناً يدق في الجسد الممتد من إيران إلى سورية مروراً بالعراق وتركيا وكياناته الأربعة كلها تشكل بالنسبة إليها منافساً إقليمياً بشكل أو بآخر.

عند هذه التلاقيات تصاعد المد الكردي الذي يصح وصفه الآن بأنه كان أعمى، وهو لم يلحظ في أتون اندفاعته أن المنطقة بتركيبتها الديموغرافية الجريحة وانهياراتها العديدة لا تستطيع تحمل خنجراً جديداً يأتيها هذه المرة بين ظهرانيها في الوقت الذي لم تتعاف فيه إلى الآن من آلام خنجر استقر في صدرها بل لم يزل جرحه طرياً كما لو أنه حدث بالأمس.

هذا في العام، لكن يجب أن يسجل لبعض القوى الكردية ملمساً تحسس مبكراً وفي ذروة المد خطورة الذهاب قدماً مع المرامي الأميركية بعيدة المدى تلك التي تهدف إلى قطع طريق طهران بيروت المار ببغداد ودمشق عبر إقامة حاجز جغرافي ديموغرافي لتحقيق مأربين كبيرين أولاهما كسر عصب مقاومة المشروع الإسرائيلي النامي في رحم المنطقة والى الأبد، وثانيهما تهميش موقع حلب الذي نجح في أن يشكل رابطاً تاريخياً واقتصادياً بين هضبتي الأناضول والهضبة الإيرانية، وفي ذاك، كما ارتأت تلك القوى، يكمن فناء المكون الكردي برمته، إذ كيف يمكن لنسيج لا يتعدى ثقله بضع ملايين أن يلعب دور كانتون وظيفي مهمته الحؤول دون تفاعل شعوب يفوق تعدادها لـ١٢٠ مليون من البشر، كان ذلك بالتأكيد كمن يريد إيقاف هدير نهر الفرات بحجر صغير بل من طبيعة كلسية قابلة للتفتت أيضاً.

لكن على الرغم من كل ذلك جرى ابتناء السياسات الكردية عند النقطة التي تقف عندها تلاقيات واشنطن باريس تل أبيب فكانت «روج افا» في آذار من عام ٢٠١٦ التي ترمز لغرب كردستان في محاكاة لتجربة الشمال العراقي، إلا أن بناة «الروج» التي تعني باللغة الكردية الشمس كانوا قد اخطؤوا في حسابات التاريخ والجغرافيا الكفيلة على الدوام بلفظ أي حراك، أياً يكن هدفه، يقع خارج سياقاتهما وإذا كان الرهان في ذلك على النموذج الإسرائيلي فذاك سيكون أكبر جسامة في ممارسة الخطأ فهذا الأخير له حساباته المختلفة وهو إلى اليوم يحتاج في كل ساعة إلى خوض معركة بقاء وجوده والتذكير بأنه لا يزال قائماً على الرغم من عدم انقطاع حبل مشيمته بالغرب.

كانت «روج آفا» نهاية لمسار ولم تكن بداية له، وما يؤكد تلك السياقات السابقة واستنتاجاتها هو انحسار موجة المد الكردي البادئة في كركوك تشرين الأول ٢٠١٧ والمنتهية في عفرين شباط ٢٠١٨، وإذا ما كان مصطفى كمال أتاتورك قد قال بعد أن قرأ اتفاقية سيفر ١٩٢٠ بأنها قرار يقضي بإعدام تركيا، فان «روج آفا» بالتأكيد هي قرار بإعدام سورية ومحكمة نقض دمشق وحدها تملك القدرة لإبطاله ووقف إجراءات تنفيذه.

الآن منذ عفرين شباط ٢٠١٨ إلى سوتشي شباط ٢٠١٩ هبت رياح إقليمية ودولية هي في مجملها لا تصب في مصلحة المشروع الكردي الانفصالي، والواقعية السياسية تقتضي أخذها بالحسبان، فإدلب ما بعد هذا الأخير باتت ساقطة دولياً، والخطوة التالية ستكون في الشمال السوري، وعندها سيكون الموقف الكردي مفصلياً وعبره قد يخرج صانعوه عن الحالة الوطنية إذ لا يعقل ألا يرى هؤلاء أن أنقرة وبعدما استطاعت وأد الخطر الكردي المهدد لكيانها باتت تحاول اليوم استخدام الورقة الكردية في سورية للعبور إلى «اتيلا» سورية في محاولة إلى تكرار العملية التي أطلق عليها اسم «السلام من أجل قبرص» في عام ١٩٧٤ عندما نجحت أنقرة عبرها في ترسيخ القسم التركي في الجزيرة، عدم لحظ هذا سوف يدفع لأن يجعل من المكون الكردي نسيجاً تناحرياً مع باقي مكونات الشعب السوري ولسوف تكون له تداعياته الخطرة بالتأكيد.

ثم إن «العمق» الكردي في الشمال العراقي أخذ هو الآخر بالتفتت، والقرار الأميركي القاضي بأن ساحة المواجهة المقبلة مع طهران ستكون في العراق، ما يتمظهر في قرار واشنطن الانسحاب من سورية وأفغانستان على حين خرج مستشار الأمن الوطني العراقي قبل أيام (١٩ الجاري) ليعلن أن لا وجود لقواعد عسكرية أميركية على الأراضي العراقية لكي يجري الحديث عن انسحابها، هذه المواجهة سيكون الأكراد أولى ضحاياها، وعليه فإن السؤال الذي يجب على الكرد السوريين طرحه الآن على أنفسهم هو: هل السياسات تتحدد عبر الحقائق أم عبر الوقائع؟ والجواب بالتأكيد تتحدد عبر هذي الأخيرة التي تتحدد بدورها عبر القوة والمصلحة وكلا الاثنين الآن ليسا في الكفة الكردية.

لم يعد الرهان على القوة الأميركية وارداً، وعلامات الوهن القصوى التي ظهرت مؤخراً على الموقف الكردي بشقيه العسكري والسياسي كان من الممكن عدم الوصول إليها، فأن يخرج قائد عام ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» مظلوم كوباني في ١٨ شباط مطالباً واشنطن بالإبقاء على ١٠٠٠-١٥٠٠ جندي لها في سورية، ومن ثم يعقبه بعد ساعات الرئيس المشترك لـ«مجلس سورية الديمقراطية – مسد» الدار خليل، داعياً الدول الأوربية إلى عدم التخلي عن الأكراد بعد قرار الانسحاب الأميركي، أن يحدث هذا فإن له مدلولين مهمّين أولاهما أن غرف صناعة القرار الكردي هي معطلة، أو على الأقل غير قادرة على جب ما يجري من تحولات في الخارج، وثانيهما أن تلك الغرف لا تزال ترى أن خنجر الشمال السوري لا يزال قادراً على أداء وظيفته السابقة.

يقول التقرير السنوي لـ«المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية» بلندن لعام ٢٠١٨، وهو أحد أهم مؤسستين عالميتين في تقييم الصراعات الدولية إلى جانب «معهد استوكهولم لأبحاث السلام»: إن روسيا والصين تتحديان الهيمنة العسكرية الأميركية، وإنهما إلى جانب أميركا، قد شرعتا في الاستعداد المنهج لاحتمالات نشوب الصراع، وربما تبدو تراجم هذا الكلام ظاهرة في العديد من التموضعات الإقليمية الأخيرة ما يظهره حال التململ الخليجي المندفع مؤخراً باتجاه الصين والهند وروسيا.

جانب مهم أخير يجب على صانع القرار السياسي الكردي وضعه بالحسبان هو أنه في ظل هذه التحولات فإن ما يعوق التسوية السورية الآن هو الخلاف على مواقيت حدوثها، فالغرب يريد تمرير تسوية قبيل تحرير إدلب وقبيل فض المشكلة الكردية في الشمال، الأمر الذي ترفضه دمشق بالتأكيد، وفي التحولات السياسية الكبرى لا مكاسب دون أوجاع، وأمام صانع القرار الكردي الآن فرصة للتخفيف من هذي الأخيرة بدرجة كبيرة.

هناك في خلفية الصورة الممتدة من العام ٢٠١٢ إلى اليوم ملمح يؤكد أن القطار الذي أقلع فيه الكرد منذ ذاك التاريخ لم يكن أغلبية ركابه مدركين إلى أي وجهة هم ماضون إليها تلك التي قررتها قمرة القيادة وحدها فحسب، وهذي الأخيرة لم تعلن لركابها عن المحطة التي سيقف الركب فيها، ولا هي أثمان التذاكر، بل لم توزع عليهم البطاقات التي تضمن لهم جلوسهم في أماكنهم المحددة التي تضمن سلامة الرحلة.

البيان الختامي احتوى تناقضاً إزاء سورية والأوروبيون تجاهلوا الاعتراضات العربية

لا نتائج ذات قيمة من القمة العربية الأوروبية

الوطن- وكالات

لم تخرج القمة العربية الأوروبية التي عقدت في مصر، بنتائج ذات قيمة، لا بل تجاهل الأوروبيون اعتراضات السعودية والبحرين ولبنان والإمارات على البيان الختامي الذي تم اعتماده كما هو.

واحتوى البيان الختامي للقمة تناقضات فيما يخص الأزمة السورية، فبينما أكد الحرص على وحدة وسيادة واستقلال سورية، عاد إلى سياسة الشروط المسبقة لحل الأزمة التي تعتبر تدخلاً خارجياً في شؤون دولة ذات سيادة.

ووفق وكالة «سبوتنيك» الروسية جاء في بيان قمة جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي التي شارك فيها ملوك ورؤساء أكثر من ٥٠ دولة عربية وأوروبية أمس: «لقد أجرينا مناقشات بناءة وجادة وشاملة للأحداث الأخيرة في سورية وليبيا واليمن وسبل المصالحة والبحث عن قرارات سياسية مستدامة وسلمية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة». وأشارت الوثيقة إلى أن الجانبين «أكدا مجدداً الالتزام بالعمليات، التي تقوم بها الأمم المتحدة وبدعمهما الكامل لمبعوثي الأمم المتحدة الخاصين إلى سورية واليمن، وكذلك المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا».

ورغم أن الطرفين أكدا على ضرورة الحفاظ على وحدة وسيادة وسلامة أراضي واستقلال هذه الدول، إلا أنهما واصلا التعبير عن أحلامهما وسياسة الاشتراط التي يتبعونها مع الأزمة السورية، واعتبرا أن «أي حل مستدام يتطلب عملية انتقال سياسي حقيقية، وفقاً لبيان جنيف عام ٢٠١٢ وقرارات مجلس الأمن الدولي، وخاصة القرار رقم ٢٢٥٤». كما لفت البيان وفق وكالة «آكي» الإيطالية إلى أنه «سيتم تطوير سياساتنا تجاه سورية وفقاً للتقدم الملموس المحرز نحو التوصل إلى تسوية سلمية سياسية للأزمة السورية».

ورغم أن البيان أدان الإرهاب في سورية إلا أنه تهرب من تسمية التنظيمات الإرهابية المعتمدة رسمياً في الأمم المتحدة كداعش و«جبهة النصرة» بل قال إن إدانته تشمل «أي طرف»!

وفي كلمته أمام القمة في يومها الثاني، لفت الرئيس العراقي برهم صالح إلى أنه ينبغي إنهاء الكارثة في سورية وتوحيد الجهود لاستئصال الإرهاب وتعزيز فرص الحل السياسي المستند إلى الإرادة الحرة والوطنية لإخواننا السوريين أنفسهم، وفق موقع «السومرية نيوز».

من جانبه أكد وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي وفقاً لوكالة «بترا» الأردنية «ضرورة تكثيف جهودنا للتوصل لحل سياسي للأزمة السورية، وفق القرار ٢٢٥٤، حل يقبله السوريون، ويحفظ وحدة سورية وتماسكها واستقلاليتها، ويتيح العودة الطوعية للاجئين، ويعيد لسورية أمنها واستقرارها ودورها».

ورغم أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أعلن اعتماد مشروع البيان الختامي للقمة، بدا لافتاً ما شهدته مناقشات البيان من اعتراض سعودي بحريني إماراتي لبنائي على ما تضمنه مشروع البيان. وأوضح موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أنه وعقب انتهاء السيسي من كلمته، تم عرض البيان الختامي على الشاشة، وفتح الباب أمام التعليقات حول البيان، حيث قال ممثل الوفد السعودي إن «الوفد قدم تعديلات على البيان الختامي لم يتم وضعها في البيان الموزع على الأطراف في الجلسة الختامية للقمة العربية الأوروبية، ونأمل أن تؤخذ هذه النقاط في الاعتبار، وهذه التعديلات خاصة بالتعاون بين الطرفين العربي والأوروبي».

وقال الأمين العام للجامعة العربية، أحمد أبو الغيط: «تلقينا من البحرين والإمارات والسعودية ولبنان تعديلات مقترحة، وتشاورنا مع الطرف الأوروبي الذي فضل بقاء البيان الختامي على صيغته الأولى». وأوضح أبو الغيط، أن «الجامعة (العربية) والاتحاد الأوروبي رأوا أن يظل البيان على حالته باعتباره الحد الأدنى من الاتفاقات بين الطرفين، وسنحرص على توزيع هذه المقترحات على الدول في وقت لاحق».

وأعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن القمة القادمة بين الطرفين ستعقد في بروكسل عام ٢٠٢٢.

والده أكد حتمية تحريره على أيدي الجيش العربي السوري

الأسير المقت يدخل عامه الخامس في سجون الاحتلال

| وكالات

دخل عميد الأسرى السوريين والعرب المناضل الأسير صدقي سليمان المقت، أمس، عامه الخامس في سجون كيان الاحتلال الإسرائيلي، وسط إصرار وعزيمة على مواصلة مقاومته وفضح الممارسات التعسفية واللاإنسانية لسلطات هذا الكيان.

وأكد والد المناضل صدقي الأسير المحرر سليمان المقت في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء، ثقته الكبيرة بتحرير صدقي وكل الأسرى من أبناء الجولان المحتل، مشيراً إلى أن ما يسمى إدارة السجون الإسرائيلية تعمدت نقل الأسير صدقي كل فترة من سجن إلى سجن آخر منها سجون نفحة وعسقلان وبئر السبع إلى الرملة والدامون وهداريم والجلمة وصولا إلى سجون شطة وجلبوع وسجن النقب جنوب فلسطين المحتلة.

وشدد سليمان على مواصلة أبناء الجولان نضالهم الوطني المتوارث عن الأجداد وحتمية تحريره على أيدي أبطال الجيش العربي السوري. وكانت سلطات الاحتلال أفرجت في آب من عام ٢٠١٢ عن الأسير صدقي بعد ٢٧ عاماً قضاها في معتقلات الاحتلال وأعادت اعتقاله في الـ٢٥ من شباط من عام ٢٠١٥، وفي الـ١٦ من أيار من عام ٢٠١٧ أصدرت سلطات الاحتلال قراراً بالسجن ١٤ عاماً بحقه بعد تأجيل محاكمته عشرات المرات، لتصدر بعد ذلك حكماً بالسجن لمدة ١١ عاماً.

وفي تصريح مماثل عبرت والدة الأسير صدقي وهي ابنة قرية امتان في محافظة السويداء محمودة علي المقت عن فخرها واعتزازها بالمناضل صدقي الذي تربى وعاش على حب الوطن والدفاع عن قضية الجولان.

وبكلمات تخنقها لوعة الأم على ابنها قالت محمودة: «الاحتلال عدو ظالم لا يعرف الرحمة ولا يحترم القوانين التي تحفظ كرامة الإنسان، لقد حرمني العدو من مشاهدة صدقي منذ إصدار الحكم عليه قبل خمس سنوات».

وأضافت قائلة: «إن سلطات الاحتلال تعمدت وضع البطل صدقي في سجن النقب جنوب فلسطين المحتلة حتى لا أتمكن من زيارته ورؤيته بسبب تقدمي بالسن»، لافتة إلى أن هذا يدخل في نطاق العقاب النفسي الذي تتعمد ما يسمى إدارة السجون الصهيونية ممارسته بحق الأسرى وأهاليهم.

وأشارت والدة المناضل صدقي إلى أن سلطات الاحتلال اعتقلت جميع أفراد عائلتها ومنهم ابنها الأسير المحرر بشر المقت بعد سجنه لسنوات، موضحة أن ما يسمى «المحكمة العسكرية الصهيونية» تمارس سياسة الاستدعاء الدوري للتحقيق مع ابنتها نهال المقت التي تم تأجيل محاكمتها منتصف الشهر الجاري إلى شهر تموز المقبل.

وتساءلت عن دور المنظمات والمؤسسات الحقوقية العالمية التي تتشدق بدفاعها عن حقوق الإنسان بهذا الخصوص وقالت: «أين دورها في إطلاق سراح البطل صدقي وكيف لسلطات احتلال باطل أن تحرم الأم والأب المتقدمين في العمر من زيارة ورؤية ابنهما الأسير».

من جانبه طالب رئيس لجنة دعم الأسرى السوريين المحررين والمعتقلين في سجون الاحتلال الأسير المحرر علي اليونس في تصريح مماثل، المؤسسات الحقوقية العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالعمل على إطلاق سراح المناضل الأسير صدقي لأن استمرارية اعتقاله هي مخالفة للمواثيق الدولية، كما أن تعمد سلطات الاحتلال منع أهله من زيارته عن طريق نقله من سجن إلى آخر ولاسيما سجن النقب يعد مخالفة وانتهاكاً صارخاً للمواثيق الدولية وحقوق الإنسان.

مختار الجولان عصام شعلان شدد بدوره في تصريح مماثل على أن نهج المقاومة وجذوة النضال اللذين يتمتع بهما أهلنا في قرى مجدل شمس وبقعاثا وعين قنية ومسعدة والغجر، يجسد العادات والقيم الأصيلة الموروثة عن الآباء والأجداد الذين ما هانوا ولا استكانوا على ضيم مهما كلف ذلك من تضحيات.

الأسير صدقي المقت ونظرة التحدي خلال محاكمته في إحدى محاكم الاحتلال الإسرائيلي (عن الإنترنت – أرشيف)

«قسد» بدأ بتصدير مسلحيه.. والعراق سيحاكم الفرنسيين بموجب قوانينه

تواصل خروج الدواعش وعائلاتهم من «الباغوز».. والتنظيم يتشبث في أنفاقه

| الوطن - وكالات

واصلت «قوات سورية الديمقراطية- قسد» عمليات إخراج مسلحي تنظيم داعش الإرهابي والمدنيين المحتجزين في الجيب الأخير للتنظيم بشرق الفرات، بعد زعمها استسلام التنظيم الذي أكدت أنباء أنه يتشبث ببلدة الباغوز من خلال شبكة أنفاق.

وذكرت وكالة «أ. ف. ب»، أن «قسد» استأنفت أمس إجلاء المحاصرين من جيب التنظيم، في ثالث دفعة خلال أقل من أسبوع، وقالت: إن أكثر من عشرين شاحنة شقت طريقها في منطقة صحراوية إلى منطقة الفرز، الواقعة على بعد أكثر من عشرين كيلومتراً شمال بلدة الباغوز، حيث باتت سيطرة التنظيم تقتصر على نصف كيلومتر مربع فقط.

من جانبه، أوضح «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أنه جرى نقل الخارجين على متن ٢٥ شاحنة، من مناطق تجمعهم نحو معبر الخارجين من السوسة في الريف الشرقي لدير الزور، بالقرب من الضفاف الشرقية لنهر الفرات، في استمرار لعملية إخراج العالقين في المنطقة من مدنيين وعائلات مسلحي التنظيم.

ولفت إلى أن ٥٠٠ شخص على الأقل من عائلات مسلحي داعش خرجوا من المزارع التي لا يزال يوجد فيها من تبقى من مسلحي التنظيم، في المنطقة الواقعة بين الباغوز والضفاف الشرقية لنهر الفرات.

وأشار إلى أنه جرى نقل العائلات إلى الأراضي العراقية على متن شاحنات، وأن العملية جرت بعيداً عن عدسات الإعلام، إلا أن رئيس مكتب العلاقات الخارجية فيما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية عبد الكريم عمر نفى أن تكون «قسد» قد نقلت أياً منهم إلى العراق، وفق «أ ف ب».

بدورها نقلت وكالة «رويترز» عن عقيد في الجيش العراقي: أن «قسد» سلمت ١٣٠ داعشياً يوم الأحد بالإضافة إلى ١٥٠ سُلموا يوم الخميس، في حين قال مصدر عسكري يقود قوات الجيش العراقي قرب الحدود السورية: إن من بين هؤلاء يوجد نحو ١٤ فرنسياً وستة عرب لم تحدد جنسيتهم.

وفي وقت لاحق نقلت «أ ف ب» عن الرئيس العراقي برهم صالح تأكيده خلال مؤتمر صحفي أعقب محادثات أجراها مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الإليزيه أن بلاده ستحاكم ١٣ مواطنا فرنسيا ألقي القبض عليهم أثناء قتالهم في صفوف داعش في سورية، وأنه ستتم مقاضاتهم بموجب أحكام القانون العراقي.

وأكد «المرصد» أمس ارتفاع عدد الخارجين خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة، إلى ١٤٠٠ بينهم ٨٢ من مسلحي التنظيم ليرتفع عدد الخارجين الذين وثقهم «المرصد» منذ الأول من كانون الأول الفائت إلى ٤٧٤٥٠، من جنسيات مختلفة سورية وعراقية وروسية وصومالية وفلبينية وغيرها من الجنسيات الآسيوية والغربية.

واعتبرت «أ ف ب»، أن خروج الآلاف في الأيام الأخيرة من الباغوز يشكل عبئاً على الأكراد ومنظمات الإغاثة.

ونقلت عن مدير المكتب الإعلامي في «قسد» مصطفى بالي توقعه «خروج عدد كبير من المدنيين اليوم (الإثنين) من الجيب المحاصر داخل بلدة الباغوز».

وقال بالي: حسب تقديرات «قسد» هناك «نحو خمسة آلاف شخص لا يزالون في الداخل» في آخر تحديث لبياناتها استناداً إلى معلومات جمعتها من الذين تمّ إجلاؤهم مؤخراً، على حين قالت مواقع إلكترونية معارضة إن التنظيم لا زال يتشبث في شبكة أنفاق في الباغوز.

من جهته، قال عبد الكريم عمر: إن «المجتمع الدولي لا يتحمل مسؤولياته في الوقت الحاضر تجاه الأعداد الكبيرة من الخارجين من جيب داعش الأخير خصوصاً الأطفال منهم، سواء بالنسبة للحاجات اليومية أم الاهتمام وإعادة تأهيل الأطفال لأننا وحدنا لن نتمكن من فعل ذلك».

وأضاف: «لا تؤمن المنظمات الدولية أكثر من خمسة بالمئة من احتياجات المخيمات والمعتقلات»، وتابع: «في الأيام القليلة المقبلة، ستعلن قواتنا القضاء على تنظيم داعش ولكن هذا لا يعني أننا قضينا على الإرهاب الذي يجب استئصاله من الجذور».

في الأثناء تحدثت مواقع إلكترونية معارضة عن مقتل المتزعم البارز في داعش أحمد العبيد الملقب «أبو دجانة الزر» في ريف ديرالزور الشرقي، بإطلاق النار عليه في مخيم الباغوز، وسط ترجيحات أن يكون قد قتل برصاص قوات «قسد» أو على أيدي الدواعش، إثر الخلافات الكبيرة في صفوف التنظيم.

بدوره أكد نائب رئيس هيئة «الحشد الشعبي» في العراق، أبو مهدي المهندس، أن الأميركيين كشفوا عن هويتهم من خلال مفاوضاتهم مع داعش لاسيما في عمليات شرق سورية الأخيرة، بحسب وكالة « تسنيم» الإيرانية.

أحد عناصر «قسد» أمام مجموعة من الأشخاص يشتبه في انتمائهم لداعش خرجوا من بلدة الباغوز (رويترز – أرشيف)